نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٨٣ - ١٨٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ - يوليو/تموز ٢٠٠٣

فى هذا العـــدد

فى ملف خاص، يلقى هذا العـدد الضوء على أعمال "الندوة العربيـة حول إعمال الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية والحـق فـى التنمية فى البلدان العربية"، والتـى عقدتها المنظمة فى إطار المشـروع الإقليمي حـول حقـوق الإنسـان والتنمية فى العالم العربى الذى يتـم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحـدة الانمائى ومكتب المفوض السـامى لحقوق الإنسان، وعقـدت النـدوة بالاشتراك مـع مركـز التوثيـق والإعلام والتكوين فى مجال حقـوق الإنسان بالمملكة المغربية.

عقدت النـدوة يومـى ١٦و١٧ يوليو/تموز بمدينة الدار البيضـاء، وشارك فى أعمالها أكثر من سـتين من الخبراء والناشطين والمعنيين من ١٦ بلداً عربياً.

كما يتنـاول أعمـال الاجتمـاع السنوى لمجلس أمنـاء المنظمـة، والذى أصدر بياناً حذر فيـه مـن تـردى الأوضـاع فـى فلسـطين والعراق، وقرر إيفاد بعثة تقصـى حقائق إلى العراق.

ملف خاص ..(٢)

المنظمة تعقد الندوة العربية حـول "إعمـال الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والحق فى التنمية فى البلدان العربية"، ملـف خاص يعرض للوقائع والتوصيات.

فلسطين ..(٧)

لا تزال إسرائيل تواصل المماطلة فى الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسـطينيين وفقـاً لالتزاماتها بمقتضى خارطة الطريق، وتضـع إعلان الهدنة على المحك.

موريتانيا ..(١٠)

تزايد حالة الاحتقان فى موريتانيا رغم حصار الفوضى بعد فشل محاولة الانقلاب العسكرى، وإجراءات السلطات لا تبعث على التفاؤل.

حقوق ذوى الاحتياجات الخاصـة ..(١٠)

الاجتماع الثانى للجنة الخاصة بحماية وتعزيز حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة يقرر وضـع مسودة مشروع الاتفاقية بمشاركة المنظمـات غير الحكومية.

السودان ..(١٥)

منظمات حقوق الإنسان تنتقـد بشـدة فتـوى رجال دين سودانيين بتكفير تنظيـم سياسـى طلابى، وتحذر من استغلال الدين.

العـراق ..(٦)

انتهاكات الاحتـلال الأمريكـى البريطـانى متواصلة بحق المدنيين والأسرى العراقيين فى خرق فاضح لاتفاقـات جنيـف، ومعارضـة عراقية واسعة لتشكيل المجلس الانتقالى.

الصومـال ..(٨)

انفراج جديد علـى طريـق تسـوية الأزمـة الصومالية عبر مؤتمر مصالحة جديـد ضـم مختلف الفرقاء الصوماليين، والجامعة العربيـة تدعم الاتفاق.

مجلس أمناء المنظمة ..(١٤)

الاجتماع الدورى لمجلس أمناء المنظمة يحـذر من تردى الأوضاع فى فلسـطين والعـراق، ويقرر إيفاد بعثة تقصى حقائق الى العراق.

المغرب ..(٩)

تطورات تشريعية إيجابية، وإزالة التحفظـات على اتفاقية منع التمييز ضد المـرأة، وقلـق حول محاكمات أعضاء الجماعات السلفية.

وقائع ومتابعات ..(٦)

شكاوى ومداخلات ..(١١)

أخبار المنظمات ..(١٤)

الندوة العربية حول

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلدان العربية

"البيان الختامى والتوصيات"

فى إطار جهود المنظمة المستمرة للعمل على جذب الاهتمام العربى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية كجزء من الحقوق الأساسية للإنسان، عقدت المنظمة الندوة العربية حول "إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلدان العربية" بمدينة الدار البيضاء/المغرب يومى ١٦و١٧ يوليو/تموز، وذلك بالتعاون مع الهيئات المشاركة للمنظمة فى المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربى وهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، وقد عقدت الندوة بالاشتراك مع مركز التوثيق والإعلام والتكوين فى مجال حقوق الإنسان بالمملكة المغربية.

شارك فى أعمال الندوة العديد من ناشطى حقوق الإنسان والخبراء والأكاديميين والتربويين والمهنيين والبرلمانيين وممثلى المنظمات الدولية المعنيين بحقوق الإنسان والتنمية، فضلاً عن العشرات من المراقبين ومندوبى وسائل الإعلام العربية والدولية بالمملكة المغربية، واشتملت أهداف الندوة على رصد ودراسة الإشكاليات التى تعوق تفعيل وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق فى التنمية فى البلدان العربية، وصياغة المقترحات والآليات الضرورية لزيادة الوعى والاهتمام بهذه الحقوق ووضعها موضع الإعمال.

وقد شارك فى **الجلسة الافتتاحية** للندوة التى ترأسها الأستاذ "محمد فائق" أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، كل من الأستاذ "محمد أوجار" وزير حقوق الإنسان فى المغرب، والأستاذ "محمد الأشعرى" وزير الثقافة، والأستاذ "إدريس بنزكرى" أمين عام المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان فى المغرب، والأستاذ "الحبيب بلكوش" مدير مركز التوثيق والإعلام والتكوين فى مجال حقوق الإنسان، والدكتور "عادل عبد اللطيف" المنسق الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والدكتور "أمين مكى مدنى" الممثل الإقليمى للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والأستاذ "فرج فنيش" منسق البرامج العربية بمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان. وقد حضر جلسة الافتتاح سفير جمهورية مصر العربية فى المملكة المغربية.

وقد ألقى الوزير "محمد أوجار" كلمة الحكومة المغربية، رحب خلالها بالهيئات المنظمة والسيدات والسادة المشاركين فى الندوة، منوهاً باختيار الهيئات المنظمة مدينة الدار البيضاء ونفس الفندق الذى تعرض لهجمات إرهابية قبل شهرين، وأشار إلى دلالة ذلك على قوة التضامن لمواجهة الأخطار التى تهدد حقوق الإنسان نتيجة تفشى ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على إضعاف مكاسب الحركة الحقوقية وما تحقق من خطوات انفتاح ديمقراطى فى بعض البلدان العربية ومن بينها المغرب، وعن موضوع الندوة أكد وزير حقوق الإنسان على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية تأتى فى مقدمة التحديات التى تواجه بلدان الجنوب فى ظل العولمة وما نتج عنها من آثار سلبية تعانى منها الدول النامية، ومشيراً إلى انعكاساتها على المجتمعات العربية.

وفى ختام كلمته وجه الوزير "محمد أوجار" تحيه شكر وتقدير إلى الهيئات المنظمة للندوة.

وفى كلمته أشار د."أمين مكى مدنى" إلى اهتمام المفوضة السامية لحقوق الإنسان بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية فى ضوء مقررات المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان "فيينا١٩٩٣"، والذى أكد الطابع الشامل لحقوق الإنسان بكافة فئاتها وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، وقام بشرح جهود المفوضية فى هذا المجال.

وبالنسبة للحق فى التنمية أوضح أن هـــذا الحق بات يكتسب أهمية خاصة، وضرورة الاهتمام بالإنسان كأســـاس فـــى عمليـــة التنميـــة، وذلـــك عـــبر إرســـاء مفـــاهيم المشاركة، التمكين،الشـــفافية، المحاســـبة، عدم التمييز والحكم الرشيد وذلك لاستكمال منظومة التنمية المستدامة.

وأشار الدكتور "عادل عبد اللطيف" فـى كلمته إلى اهتمام برنامج الأمـــم المتحـــدة الإنمائى بقضية التنمية البشرية، خاصة فى الدول العربية، فى ضوء تقريـــر التنميـــة الإنسانية العربية ونتاجه وتوصياته، وأكـــد على الارتباط الوثيق ما بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة، وأوضـــح أن المشروع الإقليمى الذى تعقد مـــن خلالـــه هذه الندوة يسعى لبلورة هذا الارتباط عـبر العمل على إيجاد شراكة بين الحكومـــات العربية والمنظمات العربية غير الحكوميـة والمنظمات الدولية. وأوضح د.عادل عبـد اللطيف أن المشروع الإقليمى يعتـــبر أول مشروع طويل الأجل زمنياً تعهد فيه هيئـة من هيئات الأمم المتحدة إلى منظمة دوليـة إقليمية غير حكومية "المنظمـــة العربيـــة لحقوق الإنسان" بأن تقوم بتنفيذه.

وفى كلمته وجه الأستاذ "محمد فـــائق" أمين عام المنظمة الشكر لحكومة المملكـة المغربية لموافقتها على عقد هذه النـــدوة، موضحاً أن إصرار الهيئات المنظمة للندوة على عقدها فى ذات الفندق الذى تعـــرض للهجمات الإرهابية، كـــان تعبـــيراً عـــن رفضهم القاطع للإرهاب والرد الواجـــب على قوى التطرف.

ونوه الأمين العام بـــأهداف المشـــروع حول حقوق الإنسان والتنمية فـــى العـــالم العربى، الذى يهدف إلـــى دمج مفهومى التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنســـان باعتبار أن كليهما يعزز الآخر. وأوضـــح أن المشروع يهدف إلـــى تأســـيس منـــبر للحوار الاجتماعى بين الأطراف المعنيـــة بتعزيز حقوق الإنسان والتنمية فى المنطقة العربية حكومات ومنظمات غير حكومية وهيئات دولية.

واعتبر الأستاذ "محمد فـــائق" أن عقـد هذه الندوة تعد إحدى المدخـــلات المهمـــة لتحقيق أهداف هذا المشروع الإقليمى.

وطالب الأمين العام فى كلمته بـــالتوقف عن النظـــر إلـــى الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والثقافيـــة كاحتياجـــات لا حقوق، مؤكداً ضـــرورة وأهميـــة كونـــها ترتب التزامات واجبة الإعمال.

وفيما يخص قضية الحق فى التنميـــة، عبر الأمين العام عن قناعته بأنه المدخـــل الحقيقى لإعمـــال الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية، كونه جسر للـــترابط بين هـــذه الحقـــوق والحقـــوق المدنيـــة والسياسية. ودعا إلى تبنى مفهوم التنميـــة بمعناه الشامل.

وأشار إلى الحاجة الملحـــة لإصـــلاح النظام الدولى ليتســـع لمشـــاركة الجميـــع بشفافية وفاعلية، بما يضمـــن الاعـــتراف بوحدة الجنس البشرى وتنوعه، وفى مقدمة هـــذا النظـــام الدولـــى الأكـــثر فاعليـــة وديمقراطية وأكثر عدلاً.

وفى نهاية أعمال الندوة صـــدر بيـــان ختامى لخـــص المناقشـــات التـــى دارت والإشكاليات التى تعترض إعمال الحقـــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحـــق فى التنمية فى البلدان العربية والتوصيـــات التى توصلت إليها الندوة لتفعيل إعمال هذه الحقوق.

وفيما يلى التوصيات الصـــادرة عـــن الندوة:-

"تضمن برنامج الندوة ثلاث محـــاور تناولت: "إعمـــال الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة - إشـــكاليات الواقـــع وإستراتيجيات العمل"، و"إشكاليات إعمـــال الحقوق الثقافية"، و"إعمـــال الحـــق فـــي التنمية"، وقدم ثلاثة خـــبراء أوراق عمـــل لحفز النقاش هم: د.محمود عبد الفضيـــل، ود.عبدالحسين شعبان، ود. عبد العزيـــز النويضي.

وانطلقت المناقشـــات مـــن مجموعـــة **المبادئ التالية:**

-عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتـــها للتجزئة، وتكامل مختلف أبعادها بالنســـبة لكل حقوق الإنسان.

-ترابط الديمقراطية والتنمية البشـــرية المســـتدامة واحـــترام حقـــوق الإنســـان والحريات الأساسية.

-يجب أن تستهدف النظـــم الإقليميـــة لحماية حقوق الإنسان إثراء نظم الحمايـــة الدولية ولا تنتقص منها.

-اعتبار المجتمع المدني شريك أساسي في عملية التنمية القائمـــة علـــى حقـــوق الإنسان.

-إن التنمية وتدعيم القدرات الوطنيـــة من أجل تعزيز وحماية حقـــوق الإنســـان شرط ضروري لتحقيق تنمية بشرية تتبنـى مفهوم الحكم الرشيد والارتقاء بدور المرأة والشباب والفئات الأكثر حاجة للرعاية.

-تقع مسئولية إعمال الحق في التنميـــة على عاتق الحكومات، ويتوقف تعزيز هذا الحق وطنياً على احترام مبادئ أساســـية تشمل المساواة والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز، ودولياً بتهيئـــة الظروف المساندة

لإعماله.

ناقش المشـاركون **إشـكاليات إعمـال** الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والحق في التنمية في البلدان العربية، ومن بينها:ـ

-ضعـف الاهتمـام بـهذه الحقـوق، والتفاوت فـي تحديـد مفـاهيم الحقـوق ومتطلبات إعمالها.

-مقاربـة هـذه الحقـوق باعتبارهـا احتياجات تتطلب تدرجا في الإعمـال دون التزام ببرامج زمنيـة للتنفيـذ أو آليـات واضحة للمتابعة.

-استمرار عزوف بعض البلدان العربيـة عن الانضمام إلي العهد الدولي، وتحفـظ بعضها الآخر على أحكامه على نحو يخـل بمقاصده، فضلا عن عدم الالتزام بـالعديد من أحكامه.

كما رصد المشاركون **عوائق الإعمـال**، ومن بينها:ـ

-الاحتـلال الأجنبـي، وإنكـار حـق الشعوب فى تقريـر مصيرهـا واختيـار نظمها، والعقوبات الدولية المفروضة علـى بعض البلدان.

-التأثيرات السلبية لبعـض سياسـات القوى الخارجية والمؤسسات المالية الدولية التي تدفع إلي انتهاج نمـاذج وسياسـات تنمية اقتصادية لا تحترم حقوق الإنسـان وضعف النظم المؤسسية المعنية.

-استشراء ظاهرة الفساد فـى البلـدان العربية وهشاشة وضعف الشفافية والرقابة والمساءلة.

-غيـاب أو ضعـف الحريـات الديمقراطية، وفى مقدمتـها الحـق فـي المشاركة وحرية الرأي والتعبير، ونقـص الاعتـراف بمبـادئ المسـاواة التـامة والمواطنة الكاملة.

-ندرة الإحصـاءات وعـدم دقتـها، وضعف عمليات تحديثها ونشرها، ونقـص مؤشرات قياس التقدم.

التوصيـــات

خلص المشاركون إلي عدة توصيـات لتفعيـل إعمـال الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية:

على المستوى الوطني:

أولاً : مطالبة الحكومات العربية بالآتى :

-قيام الحكومات التي لم تنضـم إلـي العهود والمواثيق الدولية المعنية بحقـوق الإنسان وخاصة العهد الدولـي للحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرهـا من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية بالانضمام إليـها، وملاءمة تشريعاتها الوطنية مع التزاماتـها الدوليـة النابعـة عـن انضمامـها إلـى العهد،ومطالبة تلك التي انضمـت بإزالـة تحفظاتها على العهد.

-مراعاة الحكومات المنضمة إلي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية الالتزام بأحكامه في تعاقداتها مـع المؤسسات المالية الدولية وكذا الشـركات المتعددة الجنسية لتلافي التعـارض فـى الالتزامات.

-وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية شـاملة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، طبقا لمـا توصي به الفقرة ٧١ من إعلان وبرنـامج عمل فيينا لسنة ١٩٩٣.

-العمل على إيجاد بنية قانونية تمكـن من إعمال الحق في التنمية على المستوى الوطني إستنادا إلي العناصر التالية:

* استئصال الفقر
* تمكين المرأة
* احترام حقوق الطفل
* مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة
* مكافحة فيروس نقص المناعة "الإيـدز" وغيره من الأمراض المعدية
* الالتزام بالشفافية في الإدارة
* مكافحة الفساد
* تعزيز دور المجتمع المدني

-الانضمام إلي الاتفاقية الدولية لحمايـة العمال المهاجرين وأفراد أسـرهم التـي دخلت حيز النفاذ في الأول مـن يوليـو / تموز، والتحضير المبكر للمؤتمر الدولـي الذي تعتزم منظمة العمل الدولية تنظيمـه حول الهجرة بجنيف ٢٠٠٤.

-الاستفادة من برامج التعاون التقنـي المقدمة من قبل مكتب المفوض السـامي لحقوق الإنسان.

ثانياً : دعوة المنظمات غير الحكومية الـى الآتى :

-تعزيز مشاركتها في الحوار الدولـي الهادف إلي إعمال الحـق فـي التنميـة، ومساهمتها في بناء الوعي لـدى أفـراد المجتمع بدمج مفـهوم التنميـة البشـرية وحقوق الإنسان، والحق في التنمية.

-دعوة المعهد العربي لحقوق الإنسـان وكافة مؤسسات التدريب العربية لتوفـير برامج تدريبية للحكومات والمنظمات غـير الحكومية العربية على كيفية إعداد التقارير المقدمة إلـي اللجـان التعاهديـة بـالأمم المتحدة، ومناشدة مكتب المفوض لسـامى لحقوق الإنسان دعم هذه البرامج.

-دعم التدريب الموجه إلـى الكـوادر النقابية لأهمية دور النقابـات في تفعيل

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

-تكثيف جهود التدريب وبرامج تفعيل الحقوق الاقتصادية والثقافية والحق في التنمية، ومناشدة مكتب المفوض السامى والبرنامج الانمائى بدعمها.

٢- على المستوى الإقليمي:

أولاً: دعوة الحكومات والمنظمات العربية الإقليمية إلى الآتى :

-التزام الدول العربية في جهودها لتطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالمبادئ والقواعد والآليات الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

-حث المؤسسات والمنظمات والصناديق العربية للاهتمام بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودمج حقوق الإنسان في برامجها.

-نشر الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة.

ثانياً: دعوة المنظمات غير الحكومية الى الآتى:

-التعاون من أجل بلورة برامج عملية لتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-توثيق التعاون بين المؤسسات البحثية العربية من أجل تطوير مناهج لإثراء رأس المال الفكري وزيادة المعرفة بشأن مختلف مواثيق حقوق الإنسان على المستوى الوطني وإمكانيات تطبيقها.

-دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى التعاون مع المنظمات العربية الأخرى لرصد المنظمات العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-دعم الجهود الرامية لإصدار البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والإجماعية والثقافية.

٣- على المستوى الدولي:

-دعوة المجتمع الدولى إلي الإقرار بدور أكبر للأمم المتحدة في العراق من أجل إنهاء الاحتلال الأمريكى - البريطانى وتمكين شعبه من تقرير مصيره ونقل مقاليد أموره إلى أبنائه، وممارسة حقه في اختيار نظامه السياسي وسيادته على ثرواته، وحماية تراثه الثقافي واستعادة ما جرى نهبه. ومناشدة الحكومات العربية تقديم الدعم للشعب العراقي لاستعادة حقوقه وإنهاء معاناته.

-دعوة المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى والانتهاكات الجسيمة لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الى حين إنهاء الإحتلال، وتمكينه من حقه فى تقرير المصير وغيره من الحقوق الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف.

-التزام السياسات الإنمائية الوطنية والدولية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها معالجة مشاكل الفقر المدقع والجوع والتعليم والبيئة والصحة وعدم المساواة بين الجنسين، واعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسائل لرفع مستوى تمكين ومشاركة الأفراد.

-دعم مقترحات تأسيس آلية متابعة دائمة وفاعلة لإعمال الحق في التنمية.

-دعم الجهود الدولية لإيجاد آلية تلتزم بمقتضاها الدول المانحة بتدعيم برامج التنمية بعيداً عن الاعتبارات السياسية.

-دعم جهود المنظمات غير الحكومية الرامية إلى جعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قابلة للتقاضى، بحيث يحق لكل مواطن اللجوء للقضاء فى حالة حرمانه من أى من الحقوق المنصوص عليها فى العهد الدولى.

-الاهتمام بالمؤتمر الدولي المزمع عقده في إطار منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤ بشأن إعداد اتفاقية دولية للتنوع الثقافي.

-دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلي إصلاح المنظمة الدولية وخاصة في مجال تفعيل حقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية التقارير الدورية للدول إلي اللجان التعاهدية.

-دعوة مكتب المفوض السامي والبرنامج الإنمائي لتطوير القدرات المؤسسية لمنظمات حقوق الإنسان.

- تعزيز البرنامج العربى بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والدعوة إلي تكثيف مطبوعات المكتب باللغة العربية.

-تعزيز وجود المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العربية الأخرى لدى المحافل الدولية وخاصة لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة وأثناء الانعقاد السنوى للجمعية العامة بنيويورك.

وفى الختام، وجه المشاركون الشكر والتقدير إلى حكومة المملكة المغربية على التسهيلات التى قدمتها من أجل عقد الندوة، وعلى الحفاوة التى لقيها المشاركون من الشعب المغربى.

العراق بين قمع سلطات الاحتلال وتصاعد المقاومة

واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها المتصلة لحقوق الإنسان والشعب العراقي، حيث قامت بأعمال قمع شديدة العنف تجاه المظاهرات الاحتجاجية سواء التي نظمها المواطنون العراقيون للمطالبة بإنهاء الاحتلال بصفة عامة، أو تلك التي نظمها أفراد الجيش السابقين والموظفين العموميين نتيجة لقرار سلطات الاحتلال بفصلهم من وظائفهم وتجميد رواتبهم، بالإضافة إلي اعتقال المئات من المواطنين، وقد قوبل هذا القمع بأعمال مقاومة عنيفة ومتصاعدة في بعض المدن العراقية.

وقد أدى تواصل المقاومة العراقية وتصاعد وتيرتها إلي سعي الولايات المتحدة للعودة إلى الأمم المتحدة لمحاولة إقناع الدول الأعضاء بإرسال قوات أو المساهمة في التكاليف التي تقدر بنحو أربعة مليارات دولار شهريا، وقد اعترف "تونى فرانكس" القائد السابق للقيادة الأمريكية الوسطى فى الشرق الأوسط بأن قواته تتعرض لـ٢٥ هجوم يومياً من جانب المقاومة العراقية، بينما اعتبر "جون أبى زيد" الذى خلفه أن المقاومة العراقية تمارس حرب عصابات منظمة، فيما سعت الدوائر الأمريكية للترويج لأن "صدام حسين" وأركان حكمه يقفون وراء هذه المقاومة التى وصفوها بالإرهاب وسعوا لانكار مشروعيتها المكفولة وفقاً للقانون الدولى.

وقد تأكدت تحذيرات المنظمة العربية لحقوق الإنسان من أن الاصرار على الاحتلال سيؤدى إلى تفاقم وتدهور أوضاع حقوق الإنسان.

ففى ١٣ يوليو/تموز قامت قوات الاحتلال بقتل أكثر من ١٠٠ عراقى وباعتقال أكثر من ٢٠٠ فى حملة واسعة أطلقتها لإجهاض أي عمليات محتملة للمقاومة فى إطار ما أسمته بعملية "الأفعى المتسلقة" أدت في اليوم الثاني لاعتقال ٢٢٦ شخصا آخرين.

وفي ١٤يوليو/تموز، وفى جرائم وحشية فتحت قوات الاحتلال الأميركي النار على سيارة تقل مدنيين في مدينة بعقوبة بمحافظة ديالي مما أدى إلى مقتل عراقيان أحدهما طفل وجرح ثلاثة آخرون بينهم امرأة، وذكر شهود عيان أن قوات الاحتلال احتجزت الأطفال الجرحى الثلاثة في مطار الفارس بالمدينة. وفي نفس اليوم عثر مواطنون عراقيون على جثتي عراقيين مكبلتي الأيدي عند جسر في مدخل الرمادي. وقال شهود عيان إن قوات الاحتلال الأميركي قتلتهما رميا بالرصاص بعدما ادانتهما بقتل جنديين أميركيين. وفي ١٢يوليو/تموز كانت القوات الأميركية في منطقة الحبانية - غربي العاصمة- تعرضت لقصف صاروخي أعقبته عمليات مطاردة وتفتيش استمرت عدة ساعات.

.. وفضيحة ملف الأسلحة العراقية

ويواجه المسئولين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا انتقادات حادة حول مزاعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ومدى صحة قرار الحرب على العراق، ففي بريطانيا أثار التقرير الذي أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية والذي ذكر أن مكتب رئيس الوزراء قد مارس ضغطاً شديداً على الأجهزة الأمنية لتأكيد امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل جدلاً واسعاً، واتهمت الاستخبارات البريطانية مدير الاتصال بمكتب رئيس الوزراء تمرير هذه المعلومة التي تفتقر للجدية، وقد ثارت أولى الانتقادات التي تواجه رئيس الوزراء عندما اتضح أن التقرير المعنون " البنية الأساسية للإخفاء والخديعة والترهيب في العراق" قد اقتبس من دراسة أكاديمية لطالب، وتستند إلي وثائق قديمة مر عليها أكثر من ١٠ سنوات، وجاءت وفاة الخبير البيولوجي "ديفيد كيلي" الذي كان طرفاً في الخلاف بشأن الحرب، لتثير عاصفة من التساؤلات والتكهنات حول ملابسات وفاته.

ومن ناحية أخرى تفجر جدل ساخن في الولايات المتحدة على إثر تكشف افتقاد المعلومات التي أوردها الرئيس الأمريكي في خطاب حالة الاتحاد في العام الماضي حول سعي الحكومة العراقية الحصول

على اليورانيوم من النيجر، فقد ذكرت مصادر صحفية إيطالية أنها أعطت السفارة الأمريكية في روما وثائق في هذا الشأن للتأكد من صحتها، وقد أكدت الصحيفة الإيطالية أنها قد صرفت النظر عن نشر قصة هذه الوثائق بعدما خلصت من تحرياتها في النيجر إلى أن الوثائق غير موثوق بها، وقد سارعت الإدارة الأميركية باستخدام هذه الوثائق دون التأكد من مصداقيتها لتبرير شن حرب ضد العراق وقد أكد السيناتور الديمقراطي "ديك روبن" عضو لجنة الاستخبارات إن رئيس المخابرات المركزية الأمريكية كشف النقاب عن إصرار شخصية بارزة في البيت الأبيض على إدراج هذه المعلومات في خطاب حالة الاتحاد، بينما كانت وكالة الاستخبارات توقن أنها غير صحيحة. وأضاف أن "مفاوضات جرت بين البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات بشأن الحد الذي يمكن الوصول إليه من خلال عدم قول كل الحقيقة".

.. وجدل دولى وأمريكى حول نشر صورة جثتى نجلى صادم حسين

وقد شهدت الساحة الأمريكية والدولية جدلاً واسعاً بشأن أخلاقية وقانونية نشر سلطات الاحتلال صور جثتى "عدى" وقصى صدام حسين" بعد الإعلان عن قتلهما خلال محاولة أسرهما فى مدينة الموصل، وقد أدانت العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية وكذا الأمريكية نشر صور الجثتين باعتباره خرقاً للمبادئ الأخلاقية وللقانون الدولى الإنسانى، ورفضت حجج الإدارة الأمريكية فى هذا الشأن، وذكرتها بموقفها من نشر صور أسرها خلال العمليات العسكرية.

...وانتقادات واسعة لتشكيل مجلس الحكم الانتقالي

حظى قرار الحاكم المدنى الأمريكى "بول بريمر" بتشكيل مجلس حكم عراقى إنتقالى بانتقادات واسعة من قبل مختلف قطاعات الشعب العراقى التى عبرت عن رفضها القاطع للتعاون مع أعضاء هذا المجلس .

وتركزت الانتقادات حول مدى تعبير الأشخاص المختارين بالمجلس عن فئات وقطاعات الشعب العراقى، خاصة وأن التعليقات أشارت إلى أن غالبيتهم من المواطنين الذين عاشوا خارج العراق خلال العشر سنوات الماضية على الأقل، مما يضعف من احتكاكهم ومعرفتهم بمشاكل العراق وظروف معيشة مواطنيه.

فيما ذهبت الانتقادات إلى طبيعة الدور الذى حددته الإدارة المدنية الأمريكية للمجلس، والذى بالرغم من أنه جاء "مجلس حكم" وليس "مجلساً إستشارياً"، إلا أن المعلن أنه يعالج مختلف السياسات عدا ما سمى بـ"الإطار الأمنى والسياسات الكلية"، وهو ما أعطى الانطباع بأن دور المجلس لا يتعدى تخفيف حدة الاحتقان في الشارع العراقى، خاصة وأن تشكيله جاء مفاجئاً بعد طول مماطلة، وارتبط بتصاعد عمليات المقاومة العراقية من ناحية، وإزالة أسباب رفض الدول المدعوة للمساهمة بقوات دولية في العراق لتخفيف الضغوط عن القوات الأمريكية والبريطانية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تدين بكل شدة جرائم سلطات الاحتلال بحق الشعب العراقى بكافة فئاته والتى تعد انتهاكاً خطيراً لمبادئ القانون الدولى الإنسانى واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بقواعد تنظيم معاملة المدنيين تحت الاحتلال، والتى توجب ملاحقة كافة المسئولين عن ارتكاب مخالفات لأحكامها.

وتدعو المنظمة إلى الإقرار بدور أكبر للمجتمع الدولى عبر هيئة الأمم المتحدة، للعمل على إنهاء الاحتلال الأمريكى البريطانى بتجاه العمل الجاد والفعال من أجل استعادة الشعب العراقى لمقاليد أموره والسيطرة على ثرواته وموارده وسيادته الكاملة.

فلسطين

خارطة الطريق ومستقبل الأسرى

على الرغم من انطلاق العمل بخارطة الطريق، إلا أن قوات الاحتلال لا تزال تفرض سياسة الإغلاق وهدم المنازل والاغتيالات، كما لا تزال توجد العديد من القضايا الشائكة التي يجب التوصل إلى حل بشأنها حتى يمكن أن تنجح الخارطة في إنجاز التسوية المطلوبة مثل قضايا عودة اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والجدار الأمني، والإصرار الإسرائيلى على الاحتفاظ بمناطق أمنية في الضفة الغربية، وقضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب والتي تعد القضية

الأكثر محورية حالياً، فقد أجمع الجانب الفلسطيني على ضرورة أن تكون هذه القضية في طليعة الاشتراطات التي يجب تنفيذها، وهو الأمر الذي تم اعتماده بالفعل حيث خصص لقضية الأسرى بنداً من نقطتين فى نص الخارطة، في حين تم وضع كافة الاشتراطات الأخرى في بند واحد، وهو ما يعد تأكيداً على أهمية هذه القضية.

ولكن تظل هذه القضية وغيرها حبراً على الورق فلم تبدأ سلطات الاحتلال في اتخاذ أي خطوات ملموسة لإظهار النية على أخذ القضية مأخذ الجد، فلم تلبى سوى الإفراج عن حوالي ٣٥٠ أسيراً من المعتقلين الإداريين أو ممن شارفت مدة اعتقالهم على الانتهاء، وهو رقم لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من عدد المعتقلين الذي يصل إلي ٦٥٠٠ أسير وقد يزيد، ويعزز هذه القناعة المعايير الصارمة التي فرضتها إسرائيل حتى يتم الإفراج عن الأسري، وهذه المعايير كالتالي:

١- لن يفرج عن سجناء كان لهم ضلع في تخطيط أو تنفيذ العمليات.

٢- لن يفرج عن سجناء من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي أو الجبهة الشعبية.

٣- لن يفرج عن سجناء تقدر المخابرات الإسرائيلية بأنهم سيعودون فوراً إلي العمل في الإرهاب.

٤-في المرحلة الأولى يفرج عن معتقلين إداريين لم يدانوا ومعتقلين لستة أشهر.

٥- يفرج عن سجناء لم يكن لهم ضلع في "الإرهاب" وحكم عليهم بفترات سجن قصيرة.

٦- يفرج عن سجناء مرضى وقاصرين.

٧- سيطالب كل السجناء بالتوقيع على تعهد للكف عن العمل في "الإرهاب".

٨- يفرج عن أولئك الذين اعتقلوا في الانتفاضة الحالية، وليس فقط قبل اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣.

والجدير بالذكر أنه إذا لم يبد الجانب الإسرائيلي مرونة في قضية الأسرى فإن ذلك سيكون مؤشراً سلبياً على عودة الاقتتال من جديد من قبل قوى المقاومة الفلسطينية، خاصة حركتى حماس والجهاد اللتين وافقتا على الهدنة، وعلى الرغم من هذا فإن المعايير التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية تستثني المعتقلين المنتمين إلي كل منهما على نحو واضح.

ويصل عدد الأسرى الذي تزعم إسرائيل أن أيديهم ملطخة بالدماء إلي حوالي ٢٠٠٠ أسير، ثلاثة أرباعهم ينتمون إلي حماس وفتح بالتساوي، وينتمي العدد الباقي إلي الجهاد ثم الجبهة الشعبية.

وتتفق الحكومة الفلسطينية الجديدة مع قوى الفصائل المختلفة على أنه لا يمكن تحقيق التسوية دون حل قضية الأسرى، وهو الموقف الذي تبناه رئيس الوزراء الفلسطيني، سواء في اجتماعاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أو في مباحثاته في كل من القاهرة وواشنطن، وحث إسرائيل في المقابل على تنفيذ التزاماتها التي نصت عليها خارطة الطريق إذا كانت ترغب في السلام، وجدد التأكيد على إطلاق سراح جميع الأسرى بصرف النظر عن انتمائهم، موضحا أن الفلسطينيين يرفضون رفضا قاطعا أي محاولات إسرائيلية لعدم الإفراج عن أسرى من منظمات معينة.

الصومال

مؤتمر المصالحة الوطنية

بكينيا يحرز تقدماً

حققت محادثات السلام الصومالية برعاية السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد) بنيروبى تقدماً نحو إقامة نظام اتحادي وإعادة توحيد البلاد التى مزقتها الحرب منذ عام ١٩٩١.

فقد اتفق الزعماء الصوماليون الذين يحضرون مؤتمر المصالحة الوطنية بكينيا فى ٥ يوليو/تموز على تشكيل برلمان انتقالى جديد يتألف من ٣٥١ عضواً لمدة أربع سنوات، يتم اختيار أعضاءه من قبل السياسيين الذين وقعوا على اتفاق السلام فى أكتوبر/تشرين أول الماضى ببلدة الدوريت بكينيا.

واتفق المؤتمرون أيضاً على أن يختار البرلمان الانتقالى الرئيس المقبل للبلاد، والذى سيختار بدوره رئيس الحكومة التى اتفق على تسميتها (الحكومة الاتحادية الانتقالية فى جمهورية الصومال). وقد رحبت جامعة الدول العربية بالاتفاق وأعلنت أنها ستدعم الاتفاق إذا كان سيحفظ وحدة الصومال، وأنها ستعمل مع المنظمات الدولية من أجل مساعدة الصوماليين على تطبيقه.

وكان الفرقاء الصوماليون قد وقعوا فى أكتوبر/تشرين أول الماضى اتفاقاً مبدئياً نص على وقف إطلاق النار فى كافة أنحاء البلاد، واتفقوا عند بدء الجولة الثانية من المفاوضات فى ١ نوفمبر/تشرين ثان لتحقيق المصالحة خلال أربعة أشهر لكن الخلافات بين الفصائل بشأن عدد

ممثلى كل فريق حالت دون ذلك.

من ناحية أخرى أدت مواجهات مسلحة دارت فى وسط الصومال أوائل يوليو/تموز إلى مقتل ٢٨ شخصاً وإصابة أكثر من ٦٥ آخرين، إثر نزاع نشب بين عشيرتى سعد وسلمان عبد الله فى قرية أفيار واقو التابعة لإقليم مودوغ.

المغرب
خطوات إيجابية جديدة.. وقلق بشأن الحق فى المحاكمة العادلة

قال محمد أوجار وزير حقوق الإنسان أن بلاده رفعت جميع التحفظات المتعلقة بالاتفاقية الدولية لمناهضة أشكال التمييز ضد المرأة التى لا تتعارض مع القرآن الكريم والدستور ، لأنه لم يعد لها أى مبرر، وأشار الوزير إلى الإنجازات التى تحققت في مجال المساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد النساء واشراك المرأة في القرار السياسي.

ويأتى ذلك عشية التقرير الدورى الثانى والذى يقدمه المغرب، ومن المعروف أن المغرب قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء عام ١٩٩٣، ونوقش تقريره الأول عام ١٩٩٧.

وفى إجراء لاحق قدمت (٢٢) جمعية أهلية نسائية تقريراً موازياً لتقرير الحكومة أبرز عدد من القضايا، وسجل أن المغرب لا يتبع سياسة منسجمة للقضاء على أشكال التمييز لكون الحكومة تخلت عن "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية"عام ١٩٩٩، إضافة إلى أنها لم تبذل أى جهد لرفع التحفظات المتعلقة بهذه الاتفاقية ولم تصادق على البرتوكول الاختيارى الخاص بها، وحمل التقرير الدولة مسئولية مواجهة العنف اليومى المتعدد الأشكال ضد النساء وغياب استراتيجية وطنية لمناهضته.

وعشية ذلك صادق مجلس النواب " الغرفة الأولى بالبرلمان" على مشروع قانون يهدف إلى إدخال تعديل على القانون الجنائى لحماية الطفولة والأسرة ومنع التحرش الجنسى، وقد شدد العقوبة في الجرائم التى تلحق ضررا بالطفل "كتعريضه للعنف أو للخطر أو التغرير أو تسهيل انحرافه أو عدم التبليغ عن ارتكاب جناية في حقه أو تسليمه لمتشردين أو متسولين أو تحريضه على مغادرة مسكنه". ونص مشروع القانون الجديد على الأفعال التى صنفها ضمن الجرائم الماسة بحقوق الطفل كما صنفتها المادة الأولى والثانية من البرتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا وتصل العقوبة إلى ١٠ سنوات وغرامة قدرها مليونا درهم فى حالة دفع الطفل الى الدعارة والبغاء بالتوسط أو الحماية، وضاعف العقوبة إذا كان المحرضون من الأقارب أو إذا كان الأطفال من ذوى العاهات العقلية والذهنية أو القاصرين.

وفى نفس الاتجاه اعتبر مشروع القانون في بعض فصوله "التحرش الجنسى" بأنه جريمة معاقب عليها، وتصل العقوبة إلى سنتين وغرامة قدرها ٥٠ ألف درهم.

وحث القانون في أحد فصوله على رفع التمييز ضد المرأة بسبب الأصل أو الجنس أو الوضعية العائلية أو الحالة الصحية أو الإعاقة، وأعطى الصلاحية للنيابة العامة بتحريك الدعوى في حق أى من الزوجين الذى يمارس الفساد بصفة ظاهرة، وأعفى الأطباء ومساعديهم من ضرورهم الاحتفاظ بالسر المهنى عند علمهم أثناء مزاولة مهامهم بتعرض امرأة للعنف وتمكينهم بالتالي من تبليغ ذلك للجهات المعنية.

وقد شهدت البلاد على مدار الأشهر القليلة عدد من المحاكمات التى طالت عشرات الإسلاميين وتأتى هذه المحاكمات في إطار حملة مكثفة تقوم بها السلطات لملاحقة عناصر الجماعات السلفية المتشددة في أعقاب تفجيرات الدار البيضاء في مايو/آيار، حيث قضت المحكمة الابتدائية في طنجة بتغريم ٢٢ متهماً ٣٠٠٠ درهم مغربى لكل واحد منهم، بسبب تأسيس جمعية دينية محظورة أو الانتماء إليها، وعقد تجمعات بدون ترخيص، فيما برأت جميع المتهمين من باقى التهم التى وجهتها لهم النيابة.

كذلك أصدرت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء عشرة أحكام بالإعدام إثر محاكمة جمعت ٣١ متهماً بتهمة الانتماء إلى الحركة السلفية الجهادية، وحكم على ٨ متهمين بالسجن المؤبد وعلى ٧ متهمين بالسجن لمدة عشرين عاماً وعلى ٥ آخرين لمدة عشر سنوات، فيما حكم بالسجن لمدة عام بحق متهم واحد.

كما أدانت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء كذلك متهمين ينتمون إلى ذات التيار بالسجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة

تشكيل عصابة إجرامية ومحاولة القتل مع سبق الإصرار وتزوير جوازات سفر وحيازة متفجرات، وكما حكمت أيضاً على ٦ متهمين جدد في قضية السلفية الجهادية بالسجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة الانتماء لعصابة إجرامية، كما تأجلت محاكمة ٥٢ متهم معظمهم من أنصار السلفية الجهادية على خلفية علاقاتهم بتفجيرات الدار البيضاء.

وقد اشتكى محامو الدفاع خلال المحاكمات من تجاوزات إجرائية ومعلومات غير دقيقة في ملفات الشرطة ونقص الأدلة القطعية بحق المتهمين، وطالب معظمهم بإبراء موكليهم.

موريتانيا
محاولة انقلاب فاشلة تخلف عشرات القتلي وحملة اعتقالات كبرى

شهدت موريتانيا محاولة انقلاب فاشلة خلال شهر يونيو/حزيران بقيادة العقيد "صلاح ولد حنانة"، ودارت معارك كبري فى محيط القصر الرئاسي فى العاصمة، وخلفت هذه المعارك ووفقا للمصادر الرسمية ما يزيد عن ١٥ قتيل إضافة إلى عشرات الجرحى.

وتضاربت الأنباء فى بداية المحاولة حول مدى نجاح الانقلابيين فى السيطرة على المراكز الرئاسية فى البلاد إلا أن ظهور الرئيس "ولد الطايع" فى أجهزة الإعلام الرسمية بعد فترة وجيزة حسم الأمر لصالحه، ومنع الفوضى التى سادت أجزاء كثيرة من البلاد شملت، نهب مؤسسة البريد والجمارك ووزارة التعليم وبعض المصالح الحكومية.

وأرجع المراقبون ما حدث إلى حالة الاحتقان الداخلي التى تسود البلاد منذ فترة وبدأت مقدمتها من خلال حملة الاعتقالات منذ بداية العام والتى طالت حوالى ٥٠ من رموز التيارين القومي والإسلامي، إضافة إلى المحتجين على استمرار العلاقات الموريتانية –الإسرائيلية، ووجهت لهم تهم التآمر على النظام الدستوري للبلاد، والإخلال بأمنها الداخلي والخارجي، وتشكيل جمعيات غير مرخصة، وتصل عقوبة هذه التهم بها لمدد تتراوح ما بين ٥ سنوات إلى المؤبد.

ويعتقد أنه مما سيضاعف حال الاحتقان مصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون جديد مثير للجدل هو الأول من نوعه فى البلاد لتنظيم المساجد، ووفقا لمصادر رسمية فإن هذا القانون سيجعل المسجد "مرفقا عموميا مقدسا" يتوفر على الضمانات القانونية التى تمكنه من أداء دوره على الوجه الأكمل بهدف "حماية المساجد من المسلكيات السياسية والمذهبية والطائفية الممنوعة فى المذهب المالكي" المهيمن فى موريتانيا.

تأسيس مجموعة عمل لصياغة مشروع اتفاقية دولية لحماية وتعزيز حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة

بعد اجتماعات استمرت قرابة أسبوعين خلال يونيو/حزيران، قررت اللجنة الخاصة بوضع مقترحات لصياغة اتفاقية دولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة وكرامتهم، قررت اللجنة تشكيل مجموعة عمل من ٤٠ من الخبراء وممثلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية لصياغة مسودة نص الاتفاقية وعرضها على الاجتماع الثالث المقبل فى يناير/كانون ثان ٢٠٠٤.

ويعتبر شمول قرار اللجنة بمشاركة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية خطوة إيجابية على صعيد أعمال اللجنة، وتعزز الآمال فى وضع نصوص أكثر تطورا وفاعلية وقبولا للتطبيق والمحاسبة.

وكان المؤتمر الدولى لاتفاقية الإعاقة وهو تحالف مكون من المنظمات الحاضرة للاجتماع الثانى للجنة الخاصة، قد قرر تقديم قائمة موحدة من ١٢ فردا من ذوى الاحتياجات الخاصة كممثلين عن المنظمات غير الحكومية والتحالف الدولى للإعاقة، وسوف يباشرون مناقشة مسودة الاتفاقية على الفور، على أن يتقدموا بها قبل موعد الاجتماع المقبل بثلاثة أشهر.

وتعد هذه الخطوة قفزة نوعية كبيرة على سبيل استكمال بنية الاتفاقيات الدولية الرئيسية فى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بعد سريان الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين وأسرهم والتى دخلت حيز النفاذ فى ايوليو/تموز.

وسوف ترتب الاتفاقية الدولية لذوى الاحتياجات الخاصة عقب إقرارها التزامات دقيقة ومحددة بشأن حماية وتعزيز حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة.

السودان

المنظمة ترحب بالإفراج عن المحامى "غازى سليمان"

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بارتياح بالغ أنباء الإفراج عن المحامى "غازى سليمان" رئيس المجموعة السودانية لحقوق الإنسان، والذى كانت السلطات الأمنية اعتقلته فى ٢ يوليو/تموز دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية إليه.

وكان اعتقال الأستاذ "غازى سليمان" جاء على صلة بأدائه المهنى والنقابى ونشاطه فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك بسبب أراءه السياسية المعارضة لسياسات الحكومة فى شأن سبل حل النزاع الأهلى فى السودان.

وكان الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة وقد وجه كتاباً إلى الرئيس "عمر البشير" ناشده فيه التدخل وإصدار أوامره بالإفراج عن الأستاذ "غازى سليمان" وتسجل المنظمة ترحيبها بالإفراج عنه.

.. وتطالب بوقف تنفيذ أحكام إعدام بغرب البلاد

تلقت المنظمة بقلق بالغ معلومات أفادت بإصدار محكمة خاصة بغرب البلاد أحكاماً بإعدام ٩ أشخاص إثر محاكمة جماعية، حرم فيها المتهمون من حق الدفاع في يونيو/حزيران الماضي.

فقد أدانت محكمة مدينة "كاس" الخاصة كل من "تبن عبد الرحمن اسحق" و"الهادى أبكر أحمد" و"أبكر حران" وآخرين بمخالفة المادتين ١٣٠ (القتل العمد) و١٦٨ (الحرابة "النهب المسلح")، ورغم أن مخالفة المادتين المذكورتين يعاقب عليها بالإعدام أو الإعدام مع الصلب أو بتر الأطراف من خلاف (اليد اليمنى والرجل اليسرى، إلا أن المحكمة منعت المحامين من تمثيل المتهمين.

ويجئ هذا الحكم رغم قرار الحكومة السودانية القاضى بإلغاء المحاكم الخاصة في ولايات دارفور بتاريخ ٢ يونيو/حزيران الماضي، وهو قرار رحبت المنظمة به، ذلك لأن سجل المحاكم الخاصة التى تشكلت بموجب قانون الطوارئ في دارفور منذ مايو/أيار ٢٠٠١، كان مليئاً بالمحاكمات التى تفتقر لمعايير العدالة وتنتهك حقوق الدفاع، وقد نفذ بعض من أحكام الإعدام بناء عليها رغم مطالبة المنظمة بوقف تنفيذها جميعاً.

والمنظمة إذ تأسف لاستمرار صدور مثل هذه الأحكام، فإنها تطالب مجدداً بوقف تنفيذها، وتناشد السلطات السودانية توفير ضمانات المحاكمة العادلة لكافة المتهمين، ووقف تنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة من محاكم خاصة أو استثنائية.

..واستمرار التضييق على حرية النشر

صادرت سلطات الأمن السودانية أعداد صحيفة "الصحافة" اليومية المستقلة بعد إعدادها للتوزيع فى يونيو/حزيران الماضى، حيث داهم رجال الأمن المطبعة التى تصدر فيها بعيد منتصف الليل، وعادة ما تلجأ السلطات إلى مصادرة الصحف بعد طباعتها جاعلة من هذه الطريقة عقوبة اقتصادية على الصحف التى ترى أنها لا تساير سياساتها ولا تلتزم توجيهاتها بشأن النشر.

كذلك أصدر قاضى جنايات الخرطوم شمال حكماً بتاريخ ١١ يوليو/تموز، قضى بسحب رخصة صحيفة "الخرطوم مونيتور" التى تصدر باللغة الإنجليزية، وقد استند الحكم على كثرة إدانات الصحيفة وتعرضها للعقوبات، كما حكم القاضى فى نفس الجلسة بالغرامة مليون جنية سودانى على مدير تحريرها "نيال بول" والصحافى و"ليم ازيكيل".

وكانت الصحيفة قد عاودت الصدور قبل يوم واحد من قرار القاضى المذكور بعد توقف دام شهرين.

اليمن

مواطن سورى يطالب باسترداد مستحقاته المالية لدى الحكومة اليمنية

تلقت المنظمة شكوى من السيد "عبد الصمد أحمد العطية" السورى الجنسية، يطلب فيها مساعدته لتحصيل مستحقاته المالية لدى وزارة الزراعة اليمنية.

وتفيد الشكوى بأن المذكور قد عمل فى وزارة الزراعة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١، بموجب عقد إعارة من الحكومة السورية.

ومنذ إنهاء تعاقده ظل يطالب بمستحقاته المالية من الوزارة وطرق فى ذلك العديد من الأبواب دون جدوى.

وقد ناشدت المنظمة السلطات اليمنية النظر فى الشكوى والعمل على حلها.

مصر

المنظمة تناشد السلطات الإفراج عن محام معتقل

تلقت المنظمة شكوى مقدمة من أسرة

المحامى "عمر إسماعيل محمد" العضو بالمنظمة والمقيم بمحافظة المنيا، والتى أفادت أن السلطات الأمنية قامت فى يوم ٢٨ مايو/آيار الماضى باعتقاله دون إبداء أسباب وترحيله إلى سجن أبو زعبل شديد الحراسة قبل إعادة ترحيله إلى سجن استقبال طرة، وذلك من دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المصرية المختصة، وطالبتها بسرعة الإفراج عن المذكور ما لم تثبت فى حقه اتهامات محددة.

..وتطالب بالإفراج عن المهندس "أشرف إبراهيم"

تلقت المنظمة معلومات أفادت أن السلطات المصرية تحتجز المهندس "اشرف إبراهيم" احتياطياً منذ أكثر من سبعين يوماً، بسبب اتهامات ذات صلة بنشاطه السلمى المناهض للعدوان الأمريكى على العراق.

وأفادت الشكوى أن المذكور يعانى من سوء المعاملة فى محبسه، وأن محاميه لم يتمكن طوال فترة احتجازه من الإطلاع على ملف التحقيقات.

وقد وجهت المنظمة خطاباً بتاريخ ٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ إلى النائب العام وناشدته الإفراج عن المذكور.

.. وتطالب بالإفراج عن عدد من الناشطين السياسيين

وتلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أيضاً شكوى تفيد بقيام سلطات مباحث أمن الدولة بمدينة المنصورة باقتحام منازل كل من المهندس "محمود عبد الهادى أحمد" مدير إدارة الصيانة بمحطة كهرباء طلخا والأستاذ "حمدى عبد الفتاح عقل" وكيل مدرسة بساط الابتدائية، والأستاذ "محمود أحمد جاد" فنى أجهزة طبية، والأستاذ "خالد أحمد سلطان" محاسب، والأستاذ "حسن عبد العزيز منصور" مدرس، والمهندس "عبد المنعم فتحى" مهندس زراعى، والدكتور "مصطفى عبد اللطيف شلبى" طبيب، والأستاذ "إبراهيم فرج القصبى" محاسب، والأستاذ "صلاح الدين سعد محمد" محاسب، والأستاذ "أحمد المغازى مشالى" مهندس، والأستاذ "السعيد محمد السعيد" محاسب. وقد تم تفتيش منازل المذكورين واقتيادهم إلى المعتقل دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية إليهم، وذلك على خلفية انتمائهم إلى جماعة الأخوان المسلمين "غير المرخص لها".

وقد ناشدت المنظمة السلطات الإفراج عن المذكورين أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة فى حالة ثبوت اتهامات محددة.

ليبيا

الكشف عن حالات وفاة لمعتقلين فى السجون

أعلنت مؤسسة القذافى العالمية للجمعيات الخيرية أن عدداً من المعتقلين الليبيين قد توفوا فى سجون البلاد فى ظروف غامضة، ودعت إلى التحقيق فى ظروف وملابسات وفاتهم، ولكن لم تكشف المؤسسة فى بيانها عن عدد هؤلاء المعتقلين أو أسمائهم أو تاريخ وفاتهم.

كما دعت وزارة العدل إلى تحسين أوضاع السجون فى البلاد، واعتبرت الأوضاع المعيشية فى كل السجون بأنها تفتقر إلى الرعاية الصحية، وأشارت فى بيان لها إلى خطورة انعدام حرية الصحافة والرأى والتعبير لأنها مازالت مقيدة بقوانين منذ سبعينيات القرن الماضى خاصة قانون المطبوعات رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ والذى تم تقييده بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٣ لا تتيح للأشخاص الطبيعيين حرية إصدار الصحف الخاصة.

كما انتقدت انعدام الشفافية فى طريقة أداء الأجهزة الأمنية لمهامها وفى علاقة تلك الأجهزة مع المواطنين.

..والمنظمة تطالب السلطات بإجلاء مصير سجين

تلقت المنظمة شكوى من الدكتور "عبد الحكيم الصدق الفيتورى" الليبى الجنسية يفيد فيها بانقطاع المعلومات عن مصير شقيقه السيد "محمد الصادق الفيتورى" البالغ من العمر ٤٥ عاماً بليبيا منذ العام ١٩٨٩.

وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الليبية بإجلاء مصير المذكور.

تونس

الحكم على صحفي بالسجن أربعة أشهر

حكمت محكمة جرجيس على المعتقل السابق والكاتب الصحفي "عبد الله

الزويـــري" بالسجن لمدة ٤ شهور مـــع التنفيذ بتهمة التشهيـــر، وذلك بعـــد أن أفرج عنه العام ٢٠٠٢ بعد فترة عقوبـــة دامت ١١ عاماً بتهمة الانتمـــاء لحركـــة النهضة الإسلامية -غير المرخص لها-.

وترفض السلطات التونسية الاعـــتراف بأن "الزويري" يعمل بالصحافة، وتتهمـــه بالإرهاب، فقالت أنه لا يحمل بطاقة هويـــة صحفية وأنه أحد مسئولي النهضة.

ويذكر أن الزويري تعرض لمحاكمـــة فى أغسطس/آب الماضى بعد أن قضـــت إحدى المحاكم بســـجنه لمـــدة ٨ شـــهور لرفضه تنفيذ قرار المراقبة القضائية فـــى منطقة تبعد عن مسكنه ٧٠ كليو متر، لكن أفرج عنه لاحقاً.

المغرب

تخفيض مدة الحكم على صحفى ..وإطلاق سراح آخرين

خفضت محكمة الاستئناف في الربـــاط الحكم الصادر عن المحكمـــة الابتدائيـــة القاضى بحبس الصحفى "على المرابـــط" مدير أسبوعية "لودومان" من أربع سـنوات إلى ثلاث، وكانت المحكمة الابتدائية قـــد قضت بحبس "المرابط" أربـــع ســـنوات، وغرامة مالية قدرها ٢٠ ألف درهم بعـــد إدانته بتهمة المس بالاحترام الواجب للملك وإهانة المقدسات والتشكيك فـــي الوحـــدة الوطنية.

وأيدت كذلك محكمة الاستئناف قـــرار منع صـــدور الأسـبوعيتين "لودومـــان" "ودومان مجازين"، وأعلن هذا الحكم فـــي غياب "المرابط" بسبب قراره الانســـحاب ومحاميه من جلســـات المحكمة احتجاجاً على طريقة سيرها، وقد دخل في إضراب عن الطعام لمدة تزيد عن شهر ونصـــف احتجاجاً على إدانته.

واعتبر مسئولون رسميون أن صـــدور حكم قضائي ضد صحفى لا يعنى ان هناك تراجعاً في حرية الصحافـــة لأن القـــانون يعلو ولا يعلى عليه، ويطبق على الجميـــع وبشكل عادى، لكن أعربت "لجنـــة دعـــم الصحفى على المرابط" وهى هيئة تضـــم فعاليات إعلامية ممثلين عـــن منظمـــات حقوقية مغربية عن انتقادها الشديد لقـــرار محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائـــى، كذلك انتقدت الحكـــم كـــلاً مـــن منظمـــة مراسلون بلا حدود ونقابـــة الصحـــافيين المغاربة التى طالبت بالإفراج الفوري عن "المرابط".

... وإطلاق سراح صحفيين بعد ٣ أشهر من اعتقالهما

أعلن نبيل بن عبد الله وزير الإعـــلام عن إطلاق سراح صحفيين من ضمـــن ٣ كـــانوا قـــد اعتقلـــوا فـــي منتصـــف يونيو/حزيران الماضي بمدينـــة وجـــدة، والصحفيين المفرج عنهما هما "مصطفـــى قشننى" مدير صحيفة الحيـــاة المغربيـــة، و"عبد المجيد بن الطاهر" رئيس تحريـــر صحيفة الشرق وهما من الصحف المحليـــة التى تصدر في مدينة وجدة، فيما لا يظـــل الكاتب الصحفى "محمـــد الـــهرد" رهـــن الاعتقال.

وكانت السلطات قد وجهت للصحفييـــن الثلاثة تهمة التحريض بواسطة المكتوبـــات والمطبوعات على ارتكاب جرائم تم مـــن خلالها المساس بالسلامـــة الداخلية للدولة، وذلك طبقاً للفصلين ٣٨و٣٩ من قـــانون الصحافة.

العراق

المنظمة تطالب سلطات الاحتلال بمراعاة أحكام اتفاقية جنيف الثالثة فى معاملتها للأسرى العراقيين

تلقت المنظمة التماسات مـــن عـــائلات عدد من الأسرى العراقيين، وبصفة خاصة المحتجزين فى معسكر الأســـرى بمطـــار بغداد الدولى، وبعضهم مـــن المســـئولين السابقين، على الرغم من أنهم ليسوا ضمن قائمـــة الإدارة الأمريكيـــة للمطلوبيـــن العراقيين الـــ٥٥، ولم توجه إليهم حالياً أو في أى وقت ســـابق اتـــهامات أو أوامـــر بالملاحقة.

كما أفاد الالتماس بأن قرابة ٢٠٠ أسير يحتجزون فى ظروف معيشية سيئة بـــهذا المعسكر، وغالبيتهم من كبار السن الذيـــن يعانون من الإصابة بـــأمراض الســـكرى وأمراض ضغط الدم الحاد، ويخشى عليهم من تدهور حالتهم الصحية في الاحتجاز.

وقد خاطبت المنظمة ســـفير الولايـــات المتحدة الأمريكية بالقاهرة بصفته ممثـــلاً للحكومة القائمة بالاحتلال طبقـــاً لقـــرار مجلس الأمن ١٤٨٣، وطالبت بـــالإفراج عن الأسرى، ولا سيما كبار السن لأسباب صحية، وبمراعاة أحكام اتفاقيـــة جنيـــف الثالثة وقواعدها فـــى معاملـــة الأســـرى. لمخاطبة سلطات الاحتلال.

كما خاطبت اللجنة الدوليـــة للصليـــب الأحمر، وطالبتها بالإطلاع على الأوضاع فى معسكرات الأسرى العراقيين، والعمـــل على كفالة معاملتهم وفقاً لاتفاقية جنيـــف الثالثة وأحكامها.

مجلس أمناء المنظمة
يحذر من تردي الأوضاع الإنسانية في العراق وفلسطين
ويقرر إيفاد بعثة لبحث
الأوضاع الإنسانية في العراق

عقد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدورى لعام ٢٠٠٣ بمقر المنظمة بالقاهرة يومي ٨و٩ يوليو/تموز، واشتمل جدول الأعمال على مناقشة تقرير الأمين العام واستعراض آخر التطورات فى كل من فلسطين والعراق وتأثيرها على أوضاع حقوق الإنسان فيهما وفى مجمل المنطقة، ووضع خطة عمل المنظمة خلال العام المقبل، وترتيبات عقد الجمعية العمومية المقبلة والاحتفال بمرور عشرين عاماً على تأسيس المنظمة، بالإضافة إلى إقرار الميزانية، كما أضاف السادة الأعضاء لدى إقرار جدول الأعمال أربعة بنود إضافية شملت مناقشة التطورات فى السودان والمغرب، والتفاعل مع آليات عمل المحكمة الجنائية الدولية، والخطوط العامة لاستراتيجية عمل حركة حقوق الإنسان فى المرحلة المقبلة.

وقدم الأمين العام تقريره السنوى عن نشاط المنظمة وأوضاعها التنظيمية منذ آخر اجتماع للمجلس فى ٨و٩ مارس/ آذار ٢٠٠٢، وركز فيه على جملة التطورات التى لحقت بالمنطقة، خاصة فى ضوء الاحتلال الأميركي-البريطاني للعراق، والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني، والحرب الأمريكية ضد الإرهاب غير المحددة لازماناً ولا مكاناً، وأبرز الأمين العام فى تقريره التحركات التى بذلتها المنظمة على مختلف الأصعدة. كما ناقش الاجتماع ترتيبات عقد الجمعية العمومية القادمة خاصة وأنها تتزامن مع مرور ٢٠ عاماً على تأسيس المنظمة، وتم الاتفاق على أن تكون فى الأسبوع الأخير من فبراير/شباط٢٠٠٤، وتم الاتفاق أيضاً على عقد ندوة موسعة تتناول حركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى، وإصدار كتاب وثائقي حول المنظمة، وتكريم الرموز التى أسهمت فى تأسيس المنظمة ودعم نشاطها.

وتلى ذلك تقديم د."عبد الحسين شعبان" عضو المجلس رؤيته للأوضاع فى العراق فى ضوء زيارته للعراق مؤخراً، وأشار د."شعبان" إلى أهمية سرعة إرسال بعثة تقصى حقائق إلى العراق.

ثم قدم أ."راجي الصورانى" عضو المجلس عرضاً لمجمل تطورات الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، خاصة بعد إعلان خريطة الطريق التى وصفها بأنها لا تلبي بأى صورة من الصور الحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وعرض أ."بوجمعة غشير" أمين الصندوق تقريره حول الأوضاع المالية للمنظمة لعام ٢٠٠٢ الذى أقره مجلس أمناء المنظمة، وكذلك الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٣، وتم كذلك النظر فى برنامج عمل المنظمة خلال الفترة من منتصف ٢٠٠٣ إلى منتصف ٢٠٠٤، والتى ركزت على متابعة تنفيذ برنامج التنمية وحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإرسال بعثة تقصي حقائق إلى العراق لرصد وتوثيق الانتهاكات سواء من جانب النظام السابق أو قوات الاحتلال.

وفى نهاية الاجتماعات تم إصدار البيان التالي :

"توقف المجلس عند تدهور الأوضاع الإنسانية في العراق في ظل الاحتلال بدءاً من فقدان الأمن، وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتعثر الخدمات العامة وخاصة خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والمواصلات وتفشي البطالة، كما لاحظ ببالغ القلق تزايد إجراءات القمع من جانب سلطات الاحتلال، وتورطها في أعمال قتل خارج القانون، وتوسعها في الاعتقال العشوائي، وتجاهلها المطالب الوطنية في وضع برنامج لإنهاء الاحتلال، وتراجعها عن

خطة إعلان حكومة وطنية تمهد لنقل السلطة إلي العراقيين بوضع دستور وإجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي منتخب بالإرادة الحرة للشعب العراقي.

وأثار جزع المجلس الأبعاد التي تكشفت عقب انهيار النظام السابق باكتشاف المقابر الجماعية في العراق وما تفصح عنه من جرائم ضد الإنسانية التي سبق للمنظمة أن لفتت أنظار الرأي العام العالمي إليها بما يستوجب كشف الحقيقة كاملة ومعاقبة الذين ارتكبوا هذه الجرائم وتعويض أسر الضحايا.

وقرر المجلس أيضاً إيفاد بعثة لتقصي الحقائق في العراق، لدراسة الأوضاع الإنسانية في البلاد، وإعداد تقرير واف عن قضية المقابر الجماعية، والجرائم التي ارتكبت في حق الشعب العراقي.

كذلك توقف المجلس عند استمرار تردي الأوضاع الإنسانية في فلسطين ومواصلة قوات الاحتلال انتهاك كافة حقوق الشعب الفلسطيني، دون اعتبار لشروط التسوية المنقوصة، ولا الهدنة المعلنة واستمرار اغتيال القادة الميدانيين، واجتياح مناطق السلطة، واعتقال الفلسطينيين. وشدد المجلس مجدداً على الحقوق المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف التي أقرتها الشرعية الدولية باعتبارها معيار شرعية أي اتفاق للتسوية.

ودعا المجلس الحكومات العربية إلى سرعة الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كذلك توقف المجلس عند جهود التسوية السياسية لمشكلة الجنوب في السودان ورغم تقديره لكل الخطوات الرامية إلي حقن دماء المواطنين السودانيين الجنوبيين والشماليين، فقد لاحظ ببالغ القلق استمرار تجاهل إشراك العديد من القوى السياسية، وتجاهل المناطق المهمشة على نحو أفضى إلي تمردات جديدة مثلما حدث في ولايات دارفور وظهور استقطاب جديد على الساحة السياسية بشأن مستقبل وضع الخرطوم في مشروع التسوية.

ولاحظ المجلس بقلق بالغ مسار الحملة الدولية لما يسمى الحرب على الإرهاب ومحاولة جر بلدان المنطقة كمسرح لعملياتها، وبينما أكد المجلس موقف المنظمة من إدانة الإرهاب بكل صوره فقد أكد على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، وضرورة التمسك بالقانون في مكافحة الإرهاب واحترام المعايير الدولية في محاكمة المتهمين في قضايا الإرهاب. وضاعف من قلقه لجوء الولايات المتحدة مؤخراً لإحالة المتهمين في قضايا الإرهاب إلي محاكمات عسكرية.

وأثار قلق المجلس استمرار تأثر القوانين والسياسات العربية بأهداف هذه الحملة الدولية بتغليب اعتبارات الأمن على الضمانات القانونية، وانتهاك الحق في المحاكمة العادلة بتجاوز القاضي الطبيعي واللجوء إلي المحاكم الاستثنائية التي تفتقد لشروط العدالة.

كما لاحظ المجلس بقلق بالغ، أن الدعوة إلي الإصلاح السياسي التي برزت في الخطاب الرسمي العربي تحت ضغط الدعوة الدولية –التي تنطلق من اعتبارات أمنية– تستلهم أهداف الحملة الدولية أكثر مما تعبر عن مشروع الإصلاح الوطني وتتسم بطابع الشكلية أكثر مما تعبر عن مطالب القوى السياسية في تعزيز الحريات الديمقراطية. ودعا المجلس إلي إطلاق حوار وطني جدي حول الإصلاح في البلدان العربية يستجيب لمطالب الإصلاح الملحة منذ سنوات، ويرقى لمستوى التحديات التي تواجهها شعوب هذه الأمة.

كذلك أصدر المجلس **بياناً آخر** حول الفتوى بتكفير المعارضة السودانية بعد أن أصدر ١٤ من رجال دين ينسبون إلى" هيئة علماء السودان" فتوى تكفير لتنظيم طلابي "الجبهة الديمقراطية" ممن ينتمون إلى التجمع الوطني المعارض، وتكفير المنتمين للتيارات الاشتراكية، وشمل نص البيان:

".. ظلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ترقب تطورات الأوضاع السياسية الراهنة فى السودان بغية الوصول إلى تسوية عادلة وديمقراطية.

وفى هذا الإطار تود المنظمة أن تعبر عن بالغ قلقها عن التطور البالغ الخطورة الذى حدث أخيراً، والمتمثل فى بعض ممن سموا أنفسهم "هيئة علماء السودان" لإصدار فتوى دينية تقضى بتكفير بعض القيادات السياسية وتنظيم طلابي معين بدعوى أن فى طروحاتهم ورؤاهم السياسية خروجاً عن الإسلام، وترى المنظمة أن الزج بالدين فى الصراعات نهجاً خطيراً فى إقصاء المخالفين والمعارضين السياسيين بهدف استبعادهم واحتكار السلطة لفئة دون غيرها، كما تشجب المنظمة حملات الملاحقات والاعتقالات التى عادت أجهزة الأمن لممارستها فى الآونة الأخيرة وتؤكد المنظمة أن لاسبيل للوصول إلى التسوية العادلة وتحقيق الوحدة والسلام واستعادة الديمقراطية إلا بإطلاق الحريات ومشاركة

جميع التيارات السياسية والفكرية دون استثناء أو إقصاء.

كما أصدرت منظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية/ألمانيا على هامش أعمال المجلس **بياناً آخر** يحمل نفس المعنى أبدت فيه انزعاجها من هذه التطورات السلبية لأنها تؤدى إلى مزيد من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، وطالب البيان الحكومة السودانية بمنع هذه الجماعات من تنصيب نفسها سلطة موازية تدعى حقوقاً ليست لها، كما أنها مطالبة باحترام وحماية أمن المواطنين وحقوقهم وحرياتهم.

المنظمة العربية فى الأردن تستنكر تراجع بلجيكا عن محاكمة مجرمي الحرب

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن بياناً استعرضت فيه تصريحات رئيس وزراء بلجيكا التى يعلن فيها عزم حكومته على التقدم إلى مجلس النواب البلجيكي بمشروع قانون لإلغاء الاختصاص المعطى للمحاكم بمحاكمة مجرمي الحرب من أى بلد أمامها، واعتبرت المنظمة أن ذلك يعطى المجرمين الفرصة للإفلات من أى محاكمة أو عقوبة، وطالبت بضرورة التراجع عن ذلك، خاصة وأن هناك قضايا منظورة أمام المحاكم البلجيكية بحق بعض المتهمين وفى مقدمتهم أرييل شارون.

إشهار منظمات حقوقية مصرية ورفض منظمات أخرى

فى خطوة إيجابية، حصلت بعض المنظمات الحقوقية المصرية على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية بإشهارها كجمعيات أهلية وفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، ومن هذه الجمعيات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والتى تقدمت بأكثر من طلب لتوفيق أوضاعها، كذلك مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.

لكن فى الوقت ذاته رفضت وزراة الشئون الاجتماعية السماح بإشهار عدة مؤسسات أخرى وهى مركز الأرض لحقوق الإنسان، ومركز دراسات المرأة الجديدة والمركز المصرى لحقوق السكن.

وأوردت المصادر أن وزارة الشئون الاجتماعية تعللت برفض الجهات الأمنية، وهو ما يعضد من موقف جمعيات حقوق الإنسان المصرية التى ترفض التفاعل مع القانون رقم ٨٤ للعام ٢٠٠٢ للقيود التى يفرضها على حرية العمل الأهلى.

شارك فى تحرير هذا العدد:

هايدى الطيب ، علاء شلبى ، محمد راضى ، محمد عبد العزيز

محمد محمدين ، محمد نور الدين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع المير غنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ٢٥ديناراً — الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهاً — المغرب ١٦٦درهم

تونس ١٦ ديناراً — بقية الأقطار ٥٠ دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738